هيئات الضبط الاقتصادي
في ظل تحولات الدولة

الدكتور

والي نادية

أستاذة محاضرة قسم "أ" جامعة البويرة - الجزائر

المركز الاكاديمي للنشر

Scanned with CamScanner

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	5
الفصل الأول: الطبيعة القانونية للسلطات الإدارية المستقلة	8
المبحث الأول: المركز القانوني لسلطات الضبط الاقتصادي	8
المطلب الأول: ظهور سلطات الضبط الاقتصادي	9
الفرع الأول: نشاط سلطات الضبط الاقتصادي	9
أولا: ظهور سلطات الضبط في القانون المقارن	10
ثانيا: ظهور سلطات الضبط في الجزائر	11
المطلب الثاني: سلطات الضبط الاقتصادي في مواجهة الدستور	15
الفرع الأول: مدى دستورية السلطة القمعية لسلطات الضبط الاقتصادي	15
أولا: أساس السلطة القمعية	16
ثانيا: شروط ممارسة السلطة القمعية	17
الفرع الثاني: السلطة التنظيمية لسلطات الضبط الاقتصادي	18
المبحث الثاني: اختصاصات سلطات الضبط الاقتصادي	23
المطلب الأول: سلطة التنظيم والرقابة	23
الفرع الأول: السلطة التنظيمية	24
الفرع الثاني: الدور الرقابي لبعض سلطات الضبط الاقتصادي	27
أولا: سلطات الإدارية المستقلة أداة جديدة للرقابة	27
ثانيا: وسائل ممارسة الرقابة	29

Scanned with CamScanner

الموضوع	الصفحة
المطلب الثاني: السلطات القمعية والاستشارية لهيئات الضبط الاقتصادي	35
الفرع الأول: السلطة القمعية	35
أولا : سلطة توقيع العقاب لبعض هيئات الضبط	38
ثانيا : اختصاص مجلس المنافسة بتوقيع لعقاب	39
الفرع الثاني: السلطة الاستشارية	41
أولا: تحديد الطبيعة الاستشارية	41
ثانيا : الدور الاستشاري لبعض هيئات الضبط الاقتصادي	43
الفصل الثاني خضوع سلطات الضبط لرقابة القضاء ونسبية استقلاليتها	46
المبحث الأول: الخضوع للرقابة القضائية	47
المطلب الأول: أسس الرقابة القضائية	47
الفرع الأول: أساس الرقابة القضائية	48
أولا: الأساس التشريعي	48
ثانيا: النصوص التأسيسية لسلطات الضبط	50
الفرع الثاني: مدى دستورية الرقابة	52
أولا: موقف المجلس الدستوري	52
ثانيا: موقف الفقه	53
المطلب الثاني: ازدواجية الاختصاص القضائي	54
الفرع الأول : اختصاص القضاء الإداري	54
أولا: أساس اختصاص مجلس الدولة	54

Scanned with CamScanner

الموضوع	الصفحة
ثانيا: الأعمال والقرارات الخاضعة للطعن القضائي	55
الفرع الثاني: اختصاص القضاء العادي استثناءا	57
أولا: نقل اختصاص رقابة مجلس المنافسة من القضاء الإداري إلى القضاء العادي.	58
ثانيا: اختصاص الغرفة التجارية لمجلس قضاء الجزائر	59
ثالثا: اختصاص المحاكم إبطال الممارسات المقيدة للمنافسة التعويض عن الأضرار الناجمة عنها	60
المبحث الثاني: نسبية الاستقلالية	62
المطلب الأول: المعيار العضوي	63
الفرع الأول: مظاهر الاستقلالية العضوية	63
أولا: تعدد الأعضاء واختلاف مراكزهم وصفاتهم	63
ثانيا: تعدد واختلاف الجهات المقترحة للأعضاء	65
ثالثا: تحديد مدة انتداب الرئيس والأعضاء	65
الفرع الثاني: حدود الاستقلالية العضوية	66
أولا: تمتع السلطة التنفيذية بسلطة التعيين	67
ثانيا: ظروف انتهاء عضوية الرئيس والأعضاء	68
ثالثا: تحديد مدة انتداب الرئيس والأعضاء	69
المطلب الثاني: المعيار الوظيفي	71
الفرع الأول: مظاهر الاستقلالية الوظيفية	71
أولا: الاستقلال المالي والإداري	72
ثانيا: وضع السلطات المستقلة لنظامها الداخلي	74

Scanned with CamScanner

الموضوع	الصفحة
ثالثا: الشخصية المعنوية	75
الفرع الثاني: حدود الاستقلالية الوظيفية	76
أولا: إعداد التقرير السنوي	77
ثانيا: موافقة الوزارة المختصة على الأنظمة الصادرة عن السلطات الإدارية المستقلة	78
ثالثا: وضع السلطة التنفيذية للنظام الداخلي لبعض سلطات الإدارية المستقلة	79
رابعا: تبعية بعض سلطات الإدارية المستقلة ماليا للسلطة التنفيذية	80
خاتمة	82
قائمة المراجع	84
الفهرس	93

Scanned with CamScanner